

- بيان صحفي -

مركز جيرنيكا للعدالة الدولية يتقدم بمذكرة تواصل تحت المادة ١٥ لمكتب المدعي العام لدى المحكمة الجنائية الدولية بخصوص الوضع في الجمهورية العربية السورية

لاهاي، ٤ آذار ٢٠١٩ - تقرير استقصائي مقدم إلى مكتب المدعي العام لدى المحكمة الجنائية الدولية من قبل مركز جيرنيكا للعدالة الدولية بخصوص الوضع في الجمهورية العربية السورية والمملكة الهاشمية الأردنية فيما يتعلق بالتهجير القسري لأكثر من ما يقارب مليون مدني.

إن المدنيين في سورية، ولمدة ٨ سنوات، تعرضوا للهجمات المنهجية والواسعة النطاق، بما في ذلك الاستهداف الجوي المتعمد ضد المدنيين والأحياء المدنية، ويشمل ذلك المدارس و المشافي، و استخدام الأسلحة المحرمة و الاعتقال التعسفي و التعذيب و الإعدام بإجراءات موجزة. إن المسؤولين عن هذه الأفعال، بما فيهم الرئيس السوري بشار الأسد، يجب أن يعرضوا على العدالة ويتحملوا مسؤولية أفعالهم. لا بد أن تنتهي حالة الإفلات من العقاب.

خلال السنوات الثماني الماضية من الصراع في سورية ، كان العالم يقف متفرجاً على انتهاكات حقوق الإنسان الواسعة و التي ارتكبت بوتيرة مروعة. وخلال ذلك الوقت ، تعرض أكثر من نصف مليون سوري للتعذيب و القتل في النزاع ، و نشرد أكثر من ١٢ مليون شخص ، سواء كان ذلك التشريد داخلياً أو خارجياً في بلدان أخرى. إن أكثر من نصف سكان سورية ما قبل الحرب إما قتلوا أو اختفوا أو أجبروا على مغادرة منازلهم. إن معظم الذين أجبروا على الفرار بسبب عوامل خارجة عن إرادتهم و المرتبطة بالسلوك الوحشي لقوات الأمن السورية، لم يتمكنوا من العودة للأسباب نفسها التي أجبرتهم على الرحيل.

إن عشرات الآلاف تم سجنهم وتعذيبهم وقتلهم على يد النظام السوري.

إنه لمن المؤسف للغاية أن المحكمة الجنائية الدولية، بحكم أن سورية ليست "دولة طرف" في نظام روما الأساسي، ليس لها اختصاص للتحقيق في الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت في سوريا منذ اندلاع الأعمال العدائية. إن هذه الجرائم ما تزال تتركب إلى يومنا هذا.

يذكر أن " المهمة الأساسية للمحكمة الجنائية الدولية هي المساعدة في وضع حد للإفلات من العقاب لمرتكبي أخطر الجرائم التي تهم المجتمع الدولي ككل ، وبالتالي المساهمة في منع مثل هذه الجرائم."

إن الهدف من تقديم مركز جيرنيكا للعدالة الدولية للمذكرة القانونية اليوم هو لضمان أن تُمنح المحكمة الجنائية الدولية الأساس لتحقيق هدفها النبيل، باعتبارها أول محكمة جنائية دولية دائمة الجسم ذو الولاية الواضحة للتقاضي في أخطر الجرائم ولمحاسبة كبار المسؤولين للمساءلة.

إن جهودا هامة بُذلت على المستوى المحلي لصالح الضحايا السوريين؛ فقد تم رفع القضايا في فرنسا والسويد وألمانيا. كما سعت مجموعة جيرنيكا بنفسها إلى مقاضاة هذه الأمور في إسبانيا، مع توقع صدور قرار بشأن الاستئناف فيما يتعلق بالولاية القضائية من المحكمة العليا.

ومع ذلك، لا يكفي السعي إلى التحقيق مع مجموعة صغيرة من الأفراد وملاحقتهم قضائياً عندما تنشأ الفرصة لذلك. إن المجتمع الدولي وآلياته المتطورة هو مدين لملايين الضحايا السوريين.

على الرغم من عدم وجود الاختصاص القضائي على المستوى الدولي، وبسبب الطبيعة المسيسة بشكل واضح لمجلس الأمن الدولي ، فإن كل المحاولات قد أبطت ، إلا أن هذا الموقف تغير في عام ٢٠١٨ ، بعد أن حكمت الدائرة التمهيدية للمحكمة الجنائية الدولية بشأن الولاية القضائية على الوضع المتعلق بالروهينجا. فعلى الرغم من أن ميانمار ليست دولة طرف في نظام روما الأساسي ، فإن بنغلاديش هي دول طرف، ولذلك تم القول إنه يوجد اختصاص للمحكمة بالنظر إلى أن تهجير المدنيين قسراً تم من ميانمار إلى بنغلاديش. لقد قامت عدة مجموعات، بما فيهم جرينكا، بتقديم ملاحظاتها إلى المحكمة بهذا الخصوص عبر ما يسمى *Amici Curiae*.

قدم مركز جيرنيكا للعدالة الدولية اليوم مذكرة إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية يقول فيها إن الوضع المتعلق بسورية، مشيراً إلى هؤلاء المدنيين الذين تم ترحيلهم قسراً إلى الأردن، يشبه الوضع الذي تم النظر فيه الحكم المشار إليه أعلاه. فإنه و على الرغم من أن سورية ليست دولة الطرف، فإن الأردن هو كذلك، وبالتالي يجب منح الاختصاص للمحكمة. إن الخروج عن هذا الحكم يمثل تناقضاً وسيعكس تعاملًا مع الصراع السوري بطريقة مختلفة.

وقد صرح الشريك المؤسس، توبي كادمان:

منذ فترة طويلة، عانى الملايين من الضحايا من تصرفات النظام السوري. إنهم يعيشون في خوف من أنهم إذا عادوا إلى سورية، فسوف يستهدفهم هذا النظام مرة أخرى على أساس أنهم سيعتبرون غير مواليين. هناك أدلة واضحة تشير إلى أن هذا يحدث بالفعل. وهناك أيضاً الخوف من أن التجنيد القسري في الجيش السوري سيتطلب العودة للانضمام إلى صفوف القتل العمد في فروع الجيش والاستخبارات أو مواجهة الاعتقال، وهو مصير وقع على عشرات الآلاف من المدنيين وتم توثيقه بالأدلة الواردة في 'ملفات قيصر وتقارير مجموعات أخرى مثل هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية.

وقد صرحت الشريكة المؤسسة، ألودينا بيرنايو:

يجب أن تكون العدالة والمساءلة الدولية لضحايا مثل هذه الجرائم البغيضة بعيدة عن المواقف السياسية للدول. إن حقوق الإنسان عالمية، وهي لا تعتمد على الولاء الدبلوماسي أو التجاري أو العسكري، ومع ذلك فإن الحكومات تسمح باستمرار لهذه العوامل بأن تلغي سياساتها على حساب الضحايا والناجين، بدلاً من الوفاء بالتزاماتها تجاه الإنسانية. يجب علينا الآن أن نأمل أن مع هذه المذكرة قد تكون الرحلة إلى المساءلة قد بدأت بالفعل وأنه سنتمكن من أن نرى بعض العدالة الفعالة لكثير من الضحايا.

بالنظر إلى أوجه التشابه بين الوضع فيما يتعلق بالروهينجا في بنغلاديش والسوريين في الأردن، فإننا نأمل أن يقبل مكتب المدعي العام بحجة أنه يتمتع بالولاية القضائية على بعض الجرائم التي يعاني منها المدنيون السوريون، بما في ذلك حالات التهجير القسري والاضطهاد، وغيرها من ضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية، وبالتالي الشروع في إجراء تحقيق بذلك، وبذلك يكون مكتب المدعي العام حراً في الوفاء بولايته.

* * * * *

مركز جيرنيكا للعدالة الدولية هو فريق قانوني غير ربحي مسجل في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. يتخصص فريقنا الدولي من المحامين في القانون الجنائي الدولي والتقاضي الاستراتيجي عبر الدول للحصول على المساءلة عن الجرائم الدولية وانتهاكات حقوق الإنسان. يسعى مركز جيرنيكا للعدالة الدولية إلى المساهمة في عمليات المساءلة الوطنية عن طريق تصميم استراتيجيات قانونية بالشراكة مع الجهات الفاعلة الرئيسية في البلدان التي تمر بعمليات انتقالية بعد حالات الصراع أو ما بعد الصراع.

- للتواصل -

للاستعلام +44 20 3457 0169
توبي كادمان +44 7808 071111
ألمودينا بيرنابيو +1(415)305-2097



<https://www.guernicagroup.org>
<https://guernica37.org>
<http://www.g37internacional.com>

guernicacentre@gcij.org
tobyc@guernica37.org
almudenab@guernica37.org



The Guernica Centre for International Justice
Two Embarcadero Center
8th Floor
San Francisco, CA - 94111
United States of America